



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تزداد أجواء البلاد ترقباً وقلقاً جزاء التأخر المستمر في تأليف الحكومة بسبب الاستنزاف الكبير الذي يتعرّض له الوضع العام الذي لا يحتمل المزيد من خسارة الوقت.

ويبدو الجميع خاسراً من هذا الأمر، وتتمثل المفارقة أن الطرفين الأكثر خسارة على الصعيد المعنوي والسياسي هما الأكثر مطالبة بالتوصل إلى حلّ على هذا الصعيد، أي رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري.

ومن المرجح أن ينقضي الشهر الحالي أيضاً من دون التوصل إلى حل للحكومة، وسيكون مصير الطرح الأخير الذي قدّمه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بالمقايضة بين الوزير المسيحي من حصة رئيس الحكومة بالوزير السني من حصة رئيس الجمهورية، الفشل، إذ إنه في الأصل لم يقمّ ما هو جديد.

وبينما يؤكد الحريري أن ثمة ثنائية على الصعيد السني عبر توزيع أحدهم من حصة الرئيس نجيب ميقاتي، تتوجّه الأنظار إلى رئيس الجمهورية الذي يريد فرض حصة تبلغ ١١ وزيراً له وللتيار الوطني الحر، أي أكثر من ثلث مقاعد مجلس الوزراء. ويبدو أن هذا المسعى يفسره، إضافةً إلى الصراع على السلطة الذي بات من سمات التيار الوطني الحر، محاولة عون كسب الوقت خشية شغور موقع الرئاسة فيقتنص التيار حصة الثلث في أية حكومة ويصبح له مفعول التعطيل.

لكن اتفاق الطائف لم ينصّ على حصة وزارية لرئيس الجمهورية، مثلما أن عون نفسه رفض الحصة الوزارية التي أعطيت للرئيس السابق ميشال سليمان، لذا، فإن مفتاح الحل قد يكون في

يده هو، وسيكون بذلك قد خرج فائزاً كونه أنقذ البلاد من الازمة، وحافظ على التسوية الرئاسية وعلى العلاقة مع حزب الله.

في هذا الوقت، تراجع موقف التيار وعون من رفض توزيع عضو من اللقاء التشاوري السني إلى القبول بحيثيتهم، لكن من غير المرجح أن يتم التوصل إلى حل في الايام المقبلة، وسيكون لزاماً الدخول في مفاوضات شاقة على هذا الصعيد.

من ناحية الحريري، فإنه لا يريد تصعيد الأمور من دون التنازل عن رفضه توزيع سني يشكل "حصان طروادة" لحزب الله في الحكومة ما يشير إلى أنه أمر يجب أن يُرفض حتى من قبل رئيس الجمهورية، وهو ليس في وارد الاعتكاف أو التخلّي عن مسؤولياته كونه سيكون الخاسر الأكبر، فلا انتخابات في الأفق، وهو لم يعد رأس حربة مشروع سعودي في البلاد، وباتت الخطوة السعودي عند لاعبين آخرين، كما أن الوضع الإقليمي هو لغير محوره، وشعبيته إلى تراجع.

لكن زعيم المستقبل شرع في تقوية موقعه عبر إعادة لمّ شمل الأقطاب السنة حوله، والأهم على هذا الصعيد هو حلفه مع ميقاتي.

ويشير متابعون للشأن السني إلى ارتياح أرخى بظلاله على هذا الشارع بعد الخطاب الأخير للحريري، لناحية عدم هروبه من الميدان كما لناحية عدم استثنائه بالحصّة السنية، وقد ظهر في الخطاب أنه رفع مسؤولية التعطيل عن عاتقه.

ويتوقف كثيرون في الطائفة السنية عند عدم إعلان الحريري عن رغبة شخصية منه، وليس بطلب من ميقاتي، عن إعطاء الأخير حق تسمية وزير سني من حصته، لكونه يملك كتلة نيابية في المجلس. هو حلف برعاية سعودية بين الجانبين للمّ شمل البيت السني على غرار البيت

الشيوعي تحت شعار حماية صلاحيات الرئيس المكلف والطائف. ولا يعدّ اليوم موقع ميقاتي تفصيلاً في الحياة السياسية السنوية، إذ إنه يمتلك شرعية شعبية كبيرة كما أنه يترأس كتلة متنوعة طائفيًا، إذ خاض الانتخابات بلائحة كاملة، أنتجت كتلة نيابية طرابلسية من أربعة نواب، ورفض من بعدها الإنخراط بكتلة تيار المردة في المجلس النيابي، خلافاً للنواب السنة الستة في اللقاء التشاوري، وهو رئيس سابق للحكومة ومشروع رئيس حكومة مقبل، في أي وقت من الأوقات. كما أنه يقدم خطاباً وسطياً وحصل على تأييد الشارع السنّي عبر اعتماده مبدأ النأي بالنفس، ويحتفظ بعلاقة جيدة مع رئيس الجمهورية وبسياسة غير عدائية تجاه حزب الله، وبأخرى مقبولة مع رئيس مجلس النواب نبيه بري.

بذلك، فقد عزّز الحريري موقعه السنوي وبات يقارب الضغوط من موقع القوي، لا بل إنه فتح المجال في الفترة الأخيرة لبعض المتطرفين سياسياً في تياره للخروج على الاعلام وتصيد الموقف تحت عنوان مظلومية سنّية وتهديد لموقع رئيس الحكومة.

لكن الخطأ الأكبر الذي قد يلجأ اليه الحريري سيكون فسح المجال أمام ظواهر سياسية ودينية للخروج بخطاب مذهبي معادٍ لحزب الله، وهو أمر يعي الحريري تماماً خطورته ومن المستبعد أن يلجأ اليه، لكنه، في المقابل، مطالب بضبط الخطاب الاعلامي لتياره ووضع سقف لتحركات في الشارع ظهرت في الفترة الاخيرة.

القوات والمردة: مُصالحة مصلحة

لا بد من التوقّف مطوّلاً عند اللقاء الأخير الذي حصل بين رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية برعاية البطريرك الماروني بشار الراعي في بركي.

يجب الإشارة أولاً إلى أن اللقاء كان يحضّر له منذ مدة، لكنه لم يتّخذ زخمه القوي سوى في الأشهر الأخيرة، ولعل الخصومة الكبيرة التي تجمع الطرفين مع التيار الوطني الحر وزعيمه رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار جبران باسيل على وجه الخصوص، كان السبب الأول لسلوك تلك المصالحة حيّز التنفيذ.

وقد أعطى كثيرون لهذه المصالحة حجماً أكبر ممّا تحتمل، إلا أن الأمر يتمحور حول الطموحات الرئاسية التي يشترك جعجع وفرنجية فيها، علماً أن كلاّ منهما من المقدر أن يبقى في محوره، فرنجية حليفاً للمقاومة وسوريا، وجعجع ذراعاً سعودية في لبنان، وحليفاً للولايات المتحدة.

الخلافاً الذي يعود إلى ١٣ حزيران ١٩٧٨ تاريخ مجزرة إهدن لا يمكن محوه بمصالحة عابرة. إذ إن تلك المجزرة كان لها إرهاباتها في ظل الخلافاً الذي قام بين رئيس الجمهورية حينذاك سليمان فرنجية وحزب الكتائب بزعامة الشاب الصاعد والخطر في تلك المرحلة بشير الجميل (برعاية من أبيه بيار الجميل).

قيل حينها أن جعجع شارك في قتل نجل فرنجية وزوجته وابنته وغيرهم، ودافع القواتيون عن زعيمهم بالقول أنه تعرض لإصابة قبل المجزرة جعلته ينكفئ عنها. في كل الأحوال، كانت النية مبيّنة ضد عائلة فرنجية، وقد أتت المجزرة في سياق سياسي تاريخي، هدفه تصفية المسيحيين المشرقيين في لبنان، لحساب تفرّد فئة تدعمها إسرائيل في الساحة المسيحية، علماً أن فرنجية الجد كان قد تدارك الأمر قبلها بفترة وأعلن سياسة انفتاح على سوريا بعد تورطه بحلف يميني طائفي سُمي في تلك المرحلة بالجبهة اللبنانية.

وكان دأب الكتائب ومن بعده القوات على الدوام تصفية أخصامهم والأمثلة على هذا الأمر عديدة كتصفية تنظيم حزب الوطنيين الأحرار ومن ثم قتل زعيمه داني شمعون وإبعاد زعيم الكتلة الوطنية ريمون إده والحرب ضد الزعيم القواتي السابق ايلي حبيقة ومن ثم الحرب نفسها

بين جعجع وعون.. ومن دون أن ننسى عملية قتل الزعيم السني الكبير رشيد كرامي وتصفيات إتهم جعجع بها في حق مناصرين للجيش اللبناني.

ولعل جعجع، الذي حاول تعديل صورته امام الشارع المسلم، يريد من هذه المصالحة تطهيره من صورة القاتل. فلا العفو العام الصادر العام ٢٠٠٥ في ظرف سياسي معين، ولا إعلان النيات بين التيار الوطني الحر والقوات في معراب نكاية بسليمان فرنجية وقتها، تمكنا من تطهير جعجع وطي صفحة الاتهامات في حقه.

ويجدر بنا القول أن هذه المصالحة، مهما حكي عنها، تبقى منقوصة. فهي ليست نتاج حرب أهلية فحسب، تطمس (علنا وليس في الذاكرة) الجرائم بمفعول رجعي حفاظاً على السلم الأهلي كما حصل مع جرائم الحرب اللبنانية، بل هي نتاج صراع بين نظرتين لمستقبل لبنان ودوره، واحدة انتصرت وأخرى سقطت تأسيساً لاتفاق الطائف.

وتأتي المصالحة اليوم لمصلحة جعجع أكثر منها لفرنجية الذي يخطط على المدى الطويل، إذ إن جعجع الذي خرج خاسراً من اتفاق معراب بعدما اعتقد أنه سيحقق مكاسب كبرى، يبدو أنه سيمارس مع فرنجية اللعبة نفسها التي ذهب ضحيتها مع عون. سيحاول الظهور بمظهر المعوم شعبياً لزعيم المردة الذي سيخونه الذكاء إذا صدق أن جعجع، الذي ذهب إلى حضن ميشال عون خصومة فيه، قد يؤيده رئيساً للجمهورية.

في المقابل، يمكن لجعجع أن يغتنم صفح فرنجية عنه (لا يمكن لفرنجية إعطاء تفسيراً آخر لذلك حتى لو قال أنه لم يبرىء جعجع من دم القتلى)، لحساب إسقاط الفيتوات التي قد تعترض طريقه إلى الرئاسة، وإن كان أمر الرئاسة جد صعب.

من ناحيته، فإن فرنجية الذي سبق أن أقفل صفحة خلافه مع الكتائب الذي كان رسمياً مسؤولاً عما حصل في إهدن، يمكنه الظهور بمظهر المتعالي عن الجراح والمضحي، وهو، المخاصم لعون وخاصة بعد محاولات الأخير توريث الوزير جبران باسيل كرسي رئاسة الجمهورية باكراً،

يجد في جعجع عنصراً لتشكيل توازن على الساحة المسيحية مع الحالة العونية، ويمكنه الإدعاء حين تدق ساعة الحقيقة أنه يمثل جزءاً كبيراً من المسيحيين والموارنة، في الشمال تحديداً مع امتداداتهم إلى جبل لبنان، وذلك كون الرئيس القوي عادة يأخذ شرعيته من كونه يتحدّر من جبل لبنان.

لكن نقطة ضعفه على الدوام في شارع سبتقى أنه هادن من أبعده في اللحظات الأخيرة عن الرئاسة، علماً أن تعقيدات المسألة الرئاسية هي أكبر بكثير من لحظة انتقال جعجع لمناصرة عون وتطويره رئيساً. لكن زعيم المردة سيحاول القول أنه سامح ولم يبريء جعجع، لكنه يعلم تماماً أن الاتفاق جاء لصالح جعجع أكثر من كونه لصالحه، حتى ولو كرّر أنه حصل من دون أي اتفاق سياسي أو التزام أو تفاهم مستقبلي.

هو لقاء مصلحي في الدرجة الأولى، يستقوي به الطرفان بمباركة بكركي التي ساهمت في تكريس المصالحة، ويمكن للطرفين الإدعاء أنهما قد أراحا الشارع المسيحي المثقل بالخلافات، مع التسجيل أن المتابعين للعلاقة بين الجانبين يؤكدون أن العلاقة بين إهدن وبشري بقيت على الدوام جيدة، ولم يكن لقاء بكركي فوقياً، وهو جاء انعكاساً لتهدئة طويلة بين قيادات الطرفين.

أما بالنسبة إلى مفاعيل الاتفاق على المسيحيين، فإن كثيرين سيقولون أن المصالحة ساهمت في إنهاء الصفحة الأخيرة من الحرب اللبنانية التي تسببت في الانقسامات داخل البيئة المسيحية، مع ما يعني ذلك من ارتياح مسيحي شعبي، وبات يمكن الإدعاء في إمكانية تخطي أية جروح مسيحية ماضية، ومن ثم فإن ما بعد المصالحة لن يكون كما قبلها.

ولكن كيف يمكن أن يتعاطى التيار الوطني الحر مع المصالحة؟

من الطبيعي أن يكون أي تقارب مسيحي بين جانبيين مزعجاً للأطراف الأخرى، وهو الحال مع التيار الحر. وعندما قال رئيس التيار جبران باسيل إنه "إذا كان فرنجية قادراً على مسامحة من قتل عائلته، سيكون قادراً على أن يسامح من يعتبر أنه أخذ الرئاسة من دربه"، كان واضحاً عدم

ترحيبه بالمصالحة، أو هكذا قرأ كثيرون بين سطور كلامه الذي حاول باسيل عبره دق إسفين بين المتصالحين.

وإذا كان من الواضح توجيه المتصالحين سهامهم نحو باسيل في الدرجة الأولى، فإن التيار سيحاول النأي بنفسه عن الظهور بمظهر المنزعج، وهكذا أتت التغريدة الترحيبية التي أدلى بها باسيل إثر المصالحة وموقف رئيس الجمهورية إضافة إلى مواقف نواب وقياديي التيار. وكان على التيار الإيعاز لمناصره بوقف تهجماتهم على المصالحة، وقد كان بارعا في تصوير الأمر وكأنه إنجاز للعهد القوي وإبعاد الهجوم على الطابع الأخلاقي المفقود في تلك المصالحة.

لا يرى التيار أن المصالحة ستؤدي إلى تحالف سياسي استراتيجي، ويعتبر كثيرون ان جعجع وفرنجية لا يريدان توسيع أفق هذه المصالحة إلى حد إعلان التحالف السياسي، كون لا مصلحة لهما في ذلك (وهذا ما يفسر عدم صدور وثيقة مشتركة عنهما)، وهما متناقضان في السياسة كما في المصالح، خاصة في الرهانات الإقليمية، ولا مجال لأي النقاء، سوى في حالة انقلاب أحدهما على المحور الذي ينتمي إليه، وهو ما ليس متوقّعا في المرحلة المقبلة.

وثمة رهانات في التيار على الوقت لإثبات عقم تلك المصالحة، مع العلم أن المنافس الرئيسي لفرنجية على الرئاسة ليس جعجع بقدر ما هو باسيل أو من يمكن للتيار أن يرشحه. لكن من غير المنطقي أن يكون وصول فرنجية إلى الرئاسة معمدا بدعم جعجع في ظل رفض تام من قبل التيار أو رئيس الجمهورية الذي لا مناص من الانفتاح عليه وإلقاء الكرة في ملعبه.

وبينما يعتقد كثيرون في التيار أن فرنجية سيبادر إلى هذا الانفتاح، تبدو العلاقة بين الجانبين صعبة ومعقدة، كما أن الطرف الأجدر لرسم معالمها سيكون الحليف القوي للجانبين، أي حزب الله، خاصة أن لا تاريخ دموي بين عون وفرنجية، ولا خلافات سياسية عميقة بينهما، بل إن الرجلين كانا حليفين وثيقين حتى وقت قريب.

في الختام، يجب التنويه إلى أن هذه المصالحة لم تتل حماسا وتأييدا كبيرين في أوساط جمهور ما يعرف بـ ٨ آذار الذي لا يزال يحتفظ بشكوكه بالقوات اللبنانية. وإذا كانت الأصوات المنتقدة

للمصالحة لم تخرج بشكلٍ كبير، إلا أنه لم يسجل تأييد علني لها سوى التأكيد على وطنية فرنجية والثقة به، كما أن المصالحة لم تأخذ ضجة إعلامية كبيرة سوى بين أنصار جمع وفرنجية.

جمع: محاولة التطهر

لقد حاول زعيم القوات اللبنانية سمير جمع الإيحاء أنه أجرى مراجعة نقدية لسياسته الماضية. ودأب على هذا المنوال منذ خروجه العام ٢٠٠٥ من سجنه بغفو عام، وليس ببراءة من الأحكام في حقه.

وقد أعلن كلاماً مقتضباً قال أنه اعتذار عن جرائم في الحرب الأهلية، لكنه طالب الآخرين باعتذارٍ ممثال ما يعني أن كلامه كان أقرب إلى التبرير للجرائم التي تم ارتكابها. وهو أوحى أكثر من مرة انه بات منفتحاً على الآخر، لكنه سقط في أكثر من امتحان وكان آخر الامتحانات انقلابه على حليفه الحريري خلال احتجاز الأخير في السعودية.

وإذا كان جمع قد عدل من موقفه حيال المقاومة، إلا أن ذلك لا يمكّننا من القول أنه بات ينظر إلى قضية الصراع مع إسرائيل من منظور سيادي. وبإمكاننا العودة بالذاكرة إلى تصريحات من تعاملوا مع العدو وأجروا مراجعة نقدية، ومن ثم انقلبوا على كلامهم مؤكدين أنهم سيعيدون الكرة في حال تهدد وجودهم ووجود المسيحيين أو في حال عادت الظروف إلى ما كانت عليها في سبعينيات القرن الماضي. لا بل إن معظم هؤلاء لا يزالون يحتفظون بالضغينة نفسها تجاه الآخر والكره تجاه القضية العربية ومن يناصرها، وللأسف، فإن كثيرين منهم قد فتح لهم المجال في المرحلة الأخيرة في وسائل اعلام وبعضها ينتمي الى العهد الحالي.

على أن زعيم القوات، برغم مراجعته الذاتية العلنية، لا يزال يؤدي الوظيفة نفسها انطلاقاً من رؤية استراتيجية لم تتغير عبر التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية والعلاقة الثابتة الوظيفية

مع السعودية. هو نَقْد ذلك في وجه الحريري كما في وجه حليفه المستجد في اتفاق معراب الرئيس ميشال عون، وقد يقوم بالامر نفسه مع فرنجية في المستقبل.

لا بد من القول أن أية مراجعة نقدية نحو الافضل هي مرحّب بها، لكن الأمر هو في الأصل خارج نطاق قوة جعجع نفسه، وتتعلق بتنظيمه نفسه وبتاريخه المشبع بالعصبية الطائفية والذي يبدو أمامه الطريق طويلاً لكي يقوم بما ضروري لتطمين الآخر وبالانخراط في العيش معه في وطن واحد.

وقد كان ملاحظاً في الفترة الاخيرة أن جعجع قد بات يقل في تعاطيه العلني في الشؤون الاقليمية، مركزاً على ما يجمعه مع الآخرين من قضايا معيشية وحياتية واقتصادية، ما يشترك فيه مع قوى ناصبها العداء كحزب الله، وهو أمر إيجابي، وقد تمظهر في مجلس النواب والوزراء، خاصة على صعيد قضية محاربة الفساد، علماً أن أداء وزراء القوات اتسم بالمقبولية مقارنةً مع وزراء ينتمي بعضهم الى الخط نفسه مع الحزب.

يحاول جعجع كسر الحاجز النفسي القائم مع حزب الله، وقد آلت معظم محاولاته إلى الفشل، وكان لافتاً في الأيام الأخيرة التصريح الذي خرج به نائب القوات أنيس نصار الذي اعتبر أن شهداء حزب الله في الدفاع عن لبنان هم شهداء القوات.

وقد حوَصر هذا التصريح سريعاً، لا بل إن صاحبه تراجع عنه، لكن مجرد خروجه إلى العلن يشير إلى رغبة قواتية، وإن بخجل، في الانفتاح على الحزب، علماً أن الخطاب الحديث للقوات يلفت إلى اعتراف هذا التنظيم بشهداء الحزب.

وإذا كان جعجع لا يزال يراهن على المتغيرات الاقليمية وخاصة الدولية، علماً أنه أخفق مراراً في تلك الرهانات منذ العام ٢٠٠٥، فإن غير القوات من قوى انتمت إلى اليمين المسيحي وقد كانت مشابهة وأقسى في تهجمها على المقاومين، عادت وأجرت مراجعة قربتها من المقاومة وحافظت على الحد الأدنى من علاقة مع شريحة لبنانية كبرى قضيتها الأهم هي المقاومة،

وذلك على سبيل التعاطي مع الأمر الواقع إذ من المُستبعد أن تكون تلك القوى والقيادات قد انتقلت إلى المحور المُعادي لإسرائيل والمصنّف ضمن محور المقاومة والممانعة.

خلاصة القول، لا يمكن إلا ملاحظة محاولة قواتية انفتاحية على حزب الله، ويرى البعض أن الطموحات الرئاسية لجعجع تؤدّي دوراً فيها، ويشير البعض الآخر إلى أن جعجع يحاول اغتنام الاختلاف الحاصل بين الحزب والتيار الوطني الحر في موضوع الحكومة، حتى أن ثمة تحليل يشير إلى أن جعجع يريد اغتنام انفتاحه على فرنجية في هذا الإطار، إلا أنه من المُستبعد أن يحقق هذا الانفتاح خرقاً جدياً في العلاقة التي ستقتصر في المرحلة الحالية على التواصل النيابي وربما في الحكومة في قضايا تهم الجانبين.

انتصار غزة في لبنان.. وقضية المية ومية

يجدر بنا التوقف عند الانتصار الذي حققته المقاومة الفلسطينية في آخر معاركها مع العدو الإسرائيلي في غزة، والحديث عن انعكاس هذا النصر على قضية اللجوء الفلسطيني في لبنان.

بالطبع، ليست هي المعركة الأخيرة التي تخوضها المقاومة مع العدو في فلسطين، لكن أهميتها اليوم تكمن في كونها جاءت في مرحلة دقيقة تمرّ فيها الأمة، سواء عبر تشظّيها المذهبي والسياسي، أو عبر محاولة المتآمرين عليها، وعلى رأسهم الإدارة الأميركية، اقتناص ذلك لتمير ما يسمّى وما بات يعرف بصفقة القرن التي تهدف إلى محاولة تصفية القضية الفلسطيني، وهي التي تشكل روح ونبض قضية الأمة.

وعند تحدّثنا عمّا حدث في غزة، يجب التأكيد أن المقاومة قد حقّقت نصراً عسكرياً واستخباراتياً هاماً، لكن الأهم كان في دلالات هذا الانتصار الذي هزّ كيان العدو وحكومته وجعله يشعر من

جديد بالهشاشة أمام مقاومة اعتقد أنه تمّ تدجينها وبأنها انغمست في السلطة وبمغانمها ولم تعد تريد القتال.

هذا النصر جعل العدو يقف أكثر فأكثر أمام معضلة المقاومة في لبنان حيث تتفوق المقاومة على تلك التي في فلسطين بقدرتها على إيذائه وإلحاق الهزيمة به، وهو لا ريب يشعر بالقلق من التطورات الإقليمية التي تأتي لصالح محور المقاومة في المنطقة كما في سوريا وفي العراق، وآخرها في اليمن حيث بات التحالف العربي المدعوم أميركيًا، وبدفع من الولايات المتحدة، يطلب وقف القتال.

وقد أعطى هذا النصر دفعاً جديداً لقضية اللجوء الفلسطيني في لبنان حيث بات من الضروري ترسيخ الهدوء والاستقرار في المخيمات، وذلك بعد أيام على أحداث مخيم الميّة وميّة.

على صعيد المخيم، من الواضح أن الحل الذي تمّ التوصل إليه في الميّة وميّة لن يحول دون عودة الأحداث إلى المخيمات، حتى أنه سُجّل في هذا المخيم توتراً محدوداً بين حركتي فتح وحماس على خلفية تموضع عناصر من فتح بالقرب من حاجز لحماس في المخيم، لكن سرعان ما تمّ حل الإشكال.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن فتح تبدو معنيّة في شكل رئيسي بهذا التفاهم الفلسطيني المدعوم لبنانيا كونها، وفق متابعين للشأن الفلسطيني، حاولت تغيير الواقع الميداني في الميّة وميّة كإستثمار لنتائج الاشتباكات الأخيرة التي أدت إلى تراجع دور حركة أنصار الله، وقد أدّى هذا الأمر إلى ذلك التوتر الأخير والذي حصل بعد تموضع عناصر لفتح في مبنى تابع لأحد المربعات الأمنية لحماس، ما هدّد بفتح الباب أمام توترات متتقلة خلافاً للجهود السياسية المبذولة للتهديئة ولعودة الحياة إلى طبيعتها في المخيم بعد الاشتباكات الأخيرة.

وتمّ حلّ الأمر إثر الاتفاق على أن يبقى حال المربّعات الأمنية على ما هو عليه من دون تغيير أو تعديل، وقد تمّ الأمر بعد تدخّل جهات لبنانية أيضاً، في ظلّ ما يتردّد حول رغبة لبنانية في التوصل إلى حلّ لمسألة السلاح في الميّة وميّة، حتى أن ثمة طرح لسحبه بالاتفاق مع الفلسطينيين، وذلك لحساسية هذا الأمر على الجوار المسيحي للمخيم في ظل مطالبات من الجوار باستعادة بعض الأملاك والأراضي داخل الميّة وميّة.

وكان من المؤسف أن مسألة السلاح الفلسطيني لم تطرح بهذا الشكل سوى بسبب حساسية الموقف الجغرافي والديموغرافي للمخيم، بينما لا يمكن إيجاد حل لهذه المسألة بمعزل عن حل قضية اللاجئين المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحلّ عادل للقضية الفلسطينية، وهو ما يعرفه كثيرون لكنه يغيب عمداً عن سياسة بعض المسؤولين. ولذلك، يبدو سحب السلاح الفلسطيني من الميّة وميّة مُستبعداً حالياً، على أن الموضوع الأهم يتمثّل في التعويض مادياً عما حصل، وهي مهمة تقوم بها وكالة الأونروا، علماً أن عدداً ملحوظاً من العائلات لا يزال خارج المخيم نتيجة خوفها من العودة، مع التأكيد أن التعويض المادي لا يُغني عن الخسارة البشرية التي تكبّدها عائلات الضحايا.

على أنه بالنظر إلى طبيعة الصراع بين السلطة الفلسطينية وحماس، ومحاولة فتح الإستثمار بالواقع الفلسطيني في لبنان، إضافة إلى استمرار محاولات التسلّل إلى المخيمات للعبث فيها من قبل أطراف إقليمية وتنظيمات لا تزال على قيد الحياة في سوريا، يمكن التنبؤ بعودة الأحداث إلى المخيمات للعبث فيها ومن ثم العبث بالاستقرار اللبناني الهشّ أصلاً.

في كل الأحوال، وبالنظر إلى ما حدث في الميَّة وميَّة، ثمة في الفترة الحالية رغبة فلسطينية ولبنانية في أن لا تتكرر تلك الاحداث، وبرزت محاولات لتعزيز الاتفاق والتفاهم الذي أبرم بين الفلسطينيين وتعزيز آلياته سواء داخل الميَّة وميَّة نفسه او في محيطه.

وقد حصلت لقاءات بين الفصائل المتواجدة في المخيم وبالتفاهم مع الجهات اللبنانية الرسمية، الأمنية والسياسية المعنية، وبالذات استخبارات الجيش، للحؤول دون تكرار ما حدث.

وعُلم أن اتفاقاً حصل بين فتح وحماس على وجه الخصوص لترسيخ الهدوء والاستقرار في الميَّة وميَّة وتأمين عودة الحياة الطبيعية إلى المخيم وسحب المظاهر المسلحة، وإلغاء المربعات الأمنية في المخيم وتطبيق مضمون وثيقة العمل المشترك بتسليم جميع المرتكبين والمتهمين بقضايا الاغتيال الى الدولة اللبنانية. وهو اتفاق يريد الطرفان تعميمه على المخيمات كافة.

في هذه الأثناء، تبدو الفصائل الفلسطينية ملزمة بالتجاوب مع رغبة عارمة في المخيمات بلفظ خلافات الداخل الفلسطيني وترسيخ الهدوء، وقد عبّر أهالي المخيمات عن هذا الأمر بعد انتصار غزة عبر لقاءات ووقفات تضامنيَّة مع القطاع وأهله.

وتعالت أصوات تدعو إلى الوحدة مؤكدة أن هذا الانتصار قد أعاد وهج القضية إلى الشتات الفلسطيني وأعاد توجيه البوصلة نحو العدو وذكر بالانتصار الذي سجلته المقاومة في لبنان في العام ٢٠٠٦، كون المقاومة هي الخيار الأهم لاستعادة الحقوق وامتلاك القوة، حتى في المفاوضات.

في الخلاصة، ذكر انتصار المقاومة في غزة بأن القرار والمبادرة في الحرب باتت بيد المقاومة وهي التي تفرض شروطها على العدو، وهو ما يجب أن يشكل عبرة للجميع، خاصة في ظلّ محاولات التطبيع الوقحة التي يقوم بها البعض مع إسرائيل. كما يجدر التشديد على أن الوحدة

التي تجسدت في الميدان أثناء التصدي للعدوان شكّلت نموذجاً يجب تطبيقه على الصعد كافة، لمحاولة إنهاء الانقسام الفلسطيني ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال ورفع الحصار عن غزة، على أن يتم نقله إلى الشتات الفلسطيني في لبنان الذي سيتأثر بأيّة أحداث فلسطينية كونه لا يزال هشاً وغير مستعد لمواجهة موضوع توطين الفلسطينيين على أراضيه.